بمناسبة اليوم العالمي للمرأة

منظمات حقوقية تدعو لبذل المزيد من الجهود لتمكين المرأة السعودية من كافة حقوقها

International Women's Day

مع تزايد انتشار حالات العنف ضد المرأة بسبب نقص القوانين المتعلقة بحماية النساء من ذلك العنف في جميع أنحاء العالم ، فقد خصصت الأمم المتحدة الثامن من مارس من كل عام يوماً عالمياً للاحتفال بالمرأة ودعت العالم من خلاله لتأكيد على وجوب احترام حقوقها ، وتعزيز تلك الحقوق المنصوص عليها في القوانين الدولية والاستمرار بالمطالبة بتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع الحقوق الإنسانية لا سيما (التعليم والصحة والعمل والزواج) ، مع الاستمرار في المطالبة بضرورة مشاركة المرأة في جميع جوانب الحياة العامة ، حيث تستعرض نساء العالم في ذلك اليوم بما تم من إنجازاتهن في حصولهن على حقوقهن وباستمرار المطالبة بما تبقى لهم من قضايا عالقة في العالم.

جانب مشرق

شهد عصر المرأة السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الدعم الوفير في جميع المجالات التنموية والحضارية والاقتصادية، وذلك من خلال جهود الدولة في توسيع مجالات فرص عمل المرأة، فلم يقتصر دور المرأة السعودية على المستوى المحلي بل وصلت إلى الدولي ، فبرزت العديد من الأسماء في عدد من المجالات تمكنَّ من الحصول على العديد من الجوائز والتقديرات العالمية بجدارة، و لم يقتصر وضع المرأة في عهده حفظه اللّه على مجالات عمل ضيقة ومحدودة للغاية كما كان في السابق ، فقد تم تعيين عدداً من النساء في الوزارت وفي المرافق الحكومية المختلفة ، إضافةً إلى استحداث أقسام نسائية في السلك العسكري مثل (الجوازات والسجون والدفاع المدني)، و تم تعيين امرأة في مرتبة نائب لوزير التربية والتعليم لشؤون البنات ، وتم تعيين امرأة في منصب مساعد أمين جدة لشؤون تقنية المعلومات وتعيين مديرة لجامعة الأميرة نورة للبنات ، و نالت دعم وافر من قبل مجلس الشورى حيث تم تعيين العديد من المستشارات لدى المجلس ، و صدر عدة قرارات مؤخراً والتي ساعدت المرأة في التقدم والتي من أهمها قرار وزارة التجارة والصناعة التي ألغت الوكيل الشرعي في حال ممارسة المرأة لأنشطة تجارية لا تتطلب الاحتكاك بالرجال، مما ساعد على تأسيس شركات ومؤسسات نسائية لسيدات أعمال سعوديات.

هذا ما أشاد به الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من خلال تصريح له بمناسبة اليوم العالمي للمرأة قائلاً « إن الاحتفاء باليوم العالمي للمرأة يذكر بوجوب احترام الجميع لهذه الحقوق وقيام الجهات ذات العلاقة بوضع ومراجعة الآليات القانونية والنظامية اللازمة والتي من شأنها ومن خلالها يمكن نشر ثقافة احترام حقوق المرأة وتوعية المجتمع والجهات الرسمية ذات العلاقة بأهمية احترام وتعزيز هذه الحقوق المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية والأنظمة المحلية ، فلا يكفي أن نقول إن لدينا أحكام الشريعة الإسلامية التي تتضمن حماية لحقوق الإنسان بشكل عام بل يجب أن نعمل على وضع هذه الأحكام موضع التنفيذ في الممارسة العملية سواء من قبل السلطات في معاملتها مع الأفراد أو في علاقة الأفراد فيما بينهم»، داعياً في الوقت نفسه لرصد التجاوزات والانتهاكات لحقوق المرأة ، والعمل على إزالتها وضمان عدم تكرارها ، وضرورة دراسة القضايا والمشاكل التي تحدث في المجتمع ذات العلاقة بحقوق المرأة ، مضيفاً «لاشك أن الأمر يقتضي بذل العديد من الجهود في هذا المجال لتمكين المرأة من حقوقها وفي مقدمتها تسهيل أمر وصولها إلى القضاء ووضع آلية لتنفيذ الأحكام الصادرة لصالحها والاهتمام بإيجاد دور إيواء لمن تقتضي ظروفها احتياجها إليها والعمل من أجل الحد من العنف الذي قد تتعرض له داخل الأسرة أو التمييز في العمل».

الجمعية تطالب بإيجاد مدونة وطنية

دعت الجمعية عبر تقريرها الأول (عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية) إلى وضع مدونة وطنية لحقوق المرأة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية التي انضمت لها المملكة والأنظمة المحلية لتكون في متناول القضاء والجهات الأخرى ذات العلاقة بشؤون المرأة ، فقد انضمت المملكة إلى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضدالمرأة عام ٢٠٠٠م والمكونة من ٣٠ مادة ، والتي هي عبارة عن مجموعة من الإلتزامات التي تخاطب الدول المنضمة إليها وتحثها على إتخاذ التدابير اللازمة من أجل حماية حقوق المرأة، إلا أنها أبدت تحفظاً عاماً على أي نص من نصوص الاتفاقية يخالف أحكام الشريعة الإسلامية ، بحيث لا يعتبر مثل ذلك النص نافذاً في حق المملكة، و تحفظت على الفقرة الثانية من المادة التاسعة والتي تنص على أن « تمنح الدول الأطراف المرأة حقاً مساوياً لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها»، و تحفظت على الفقرة الأولى من المادة ٢٩ التي تسمح بعرض أي خلاف بين دولتين أو أكثر من الدول المنضمة إلى الاتفاقية على محكمة العدل الدولية وفق ضوابط وشروط محددة .

من جانب آخر ساوى نظام الخدمة المدنية في المملكة ونظام العمل بين المرأة والرجل في الرواتب والمزايا المالية و منحها إجازات طويلة تصل لستة أشهر في حال حملها أو ولادتها ومنعت الأنظمة المحلية توظيف المرأة في الأعمال الشاقة التي لا تستطيع تأديتها بسبب تكوينها الخلقي، كما صدرت بعض القرارات التي تعنى بعمل المرأة حيث صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٠) وتاريخ ١٤٢٥/٤/١٢هـ، بشأن زيادة فرص ومجالات عمل المرأة السعودية وقرار مجلس الوزراء رقم (١٨٨٧) وتاريخ ١٤٢٦/٧/١٧هـ، بشأن تراخيص تشغيل النساء والقرار الوزاري رقم ١/٩٧٣ وتاريخ ١٤٢٦/٥/٢٢هـ، بشأن قصر العمل في محلات بيع المستلزمات النسائية على المرأة السعودية، فتلك القرارات تعتبرها الجمعية خطوة إيجابية في سبيل تصحيح وضع المرأة السعودية.

المرأة السعودية تواجه الكثير من الصعوبات

دعت الجمعية من خلال تقريرها الثاني (عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة) الأجهزة المعنية ذات العلاقة إلى تطبيق الأنظمة التي تكفل للمرأة حقوقها على أرض الواقع ، وأكدت أن من أسباب عدم تطبيقها هو الخلل من قبل بعض الجهات، أو تفسيرها بشكل غير صحيح، معتبرة ذلك انتهاكاً لحقوقها المحفوظة في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية ، و دعت إلى إعادة النظر في نصوص الأنظمة والتعليمات التي تنتقص من أهلية المرأة أو من شخصيتها القانونية بشكل يخالف أحكام الشريعة الإسلامية ، ومن تلك المسائل ما يلي:

أولاً: جميع أشكال الولاية في المعاملات المالية للمرأة والتي تمنعها من التصرف في مالها دون إذن وليها ، ومنعها من إبرام العقود المالية من دون ولي لها من الذكور أو طلب موافقة وليها للسماح لها بالتعليم أو العمل أو ممارسة التجارة.

ثانياً: عدم السماح للمرأة بالترشيح أو بالتصويت في الانتخابات البلدية ، رغم أن ذلك ليس راجعاً إلى نص نظامي وإنما إلى قرار وهذا يعد مخالفة صريحة لبعض الاتفاقيات الدولية التي انضمت لها المملكة.

ثالثاً: تزايد حالات العنف ضد المرأة السعودية وتنوع أشكاله ومن أهمها:

١- العضل والعنوسة هم من أهم القضايا الواردة للجمعية وهي في ازدياد وغالباً ما يكون ولي الأمر هو السبب الرئيسي في حدوثهما ، وتشير إحصائيات الجمعية أن عدد قضايا العضل التي تلقتها من عام ١٤٢٥هـ إلى شهر شوال عام ١٤٣١هـ سبعة وثمانون قضية ، مما يؤكد تنامي تلك الظاهرة ، وبالتالي تؤدي إلى حدوث ظاهرة العنوسة المترتبة عليها.

٢- العنف الأسري والإيذاء الجسدي والتي دعت الجمعية إلى ضرورة إصدار نظام يجرم العنف ضد المرأة للحد من إيذائها ووضع العقوبات الصارمة لكل من تسول له نفسه بإيذائها.

٣- الطلاق القسري (لعدم تكافؤ النسب) ، فالتفريق بين الزوجين أو فسخ عقد زواجهما على أساس الكفاءة في النسب لا يقوم على دلائل شرعية .

رابعاً: لا بد من مراجعة ضوابط عمل المرأة والتي تُعد أحياناً حداً من إمكانية حصول المرأة على فرص متساوية مع الرجل في العمل مع الأخذ بالاعتبار تكوينها الفسيولوجي ، و مراعاة الضوابط الشرعية، فلابد من تفعيل قرار عمل المرأة في محلات المستلزمات النسائية ، ولابد من إتخاذ تدابير لازمة لتذليل العقبات التي تعترض عمل المرأة في عدة مجالات كالمحاماة .

خامساً: لا بد من تعديل المادة (٧٦) من نظام الأحوال المدنية والتي تشترط موافقة ولي أمر المرأة على حصولها على بطاقة الأحوال المدنية ، لأن هذا الشرط يؤدي إلى حرمانها أو تقييد حقها في الحصول عليها مما يترتب عليه حرمانها من مباشرة حقها في التصرف.

سادساً: لابد من تعديل نظام التقاعد المدني والذي بموجبه يحرم المرأة العاملة من حصولها أو ورثتها على حقها في الراتب التقاعدي ، كما هو الحال بالنسبة لاستحقاق معاش التقاعد من ورثة السعودية المتزوجة من غير السعودي ، إذ يُشترط حصول زوجها وأولادها على الجنسية لكي يستحقوا معاش تقاعد والدتهم ، في حين أن المرأة الغير سعودية المتزوجة من سعودي تحصل على هذا التقاعد.

سابعاً: يجب إعادة النظر في نظام صندوق التنمية العقارية والذي يقصر منح الاقتراض للسكن الخاص بالنسبة للنساء على الفئات التالية:

أ/ النساء اللاتي تجاوزت أعمارهن أربعين سنة ممن لم يسبق لهن الزواج والأرامل والمطلقات حتى ولو لم يكن لديها أطفال.

ب/ الأيتام الذين يقل سنهم عن الحادية والعشرين والذين يملكون أرضاً ملكية مشتركة، أو بيتاً غير صالح للسكنى ويرغبون في هدمه، وإعادة بنائه بقرض واحد باسمهم جميعاً شريطة ألا يكون أحد والديهم قد حصل على قرض من الصندوق على ألا يترتب على ذلك مستقبلاً حرمان من توافرت فيه شروط الإقراض الأخرى من الحصول على قرض خاص به، فهذا النص يعتبر تمييز ضد المرأة حيث إن الحق في الاقتراض ثابت للرجل بمجرد بلوغه سن ٢١ عاماً ، في حين نجد أن الحق نفسه مقيد للمرأة وقاصر على فئات محددة.

ثامناً: موضوع المحرم للطالبات المبتعثات يشكل إشكالية كبيرة لمن لا يوجد لديهن محرم ، فأنظمة التعليم العالي تنص على شرط موافقة المحرم لإبتعاث الطالبات للدراسة في الخارج ، مما يستلزم دراسة الموضوع من الناحية الشرعية والقانونية ووضع قواعد واضحة ومحددة تراعى فيها مثل تلك الحالات.

تاسعاً: يجب إعادة النظر في نظام الجنسية السعودي ولائحته التنفيذية لإزالة كل ما يتضمن تمييزاً في المعاملة بخصوص الحصول على الجنسية بين الرجل والمرأة ، وآثار ذلك السلبية على الأبناء كما هو الحال بالنسبة لأسلوب مجموع النقاط الذي يحصل عليه طالب التجنس والذي ينطوي على التمييز ضد المرأة، فبينما يكفي أن يكون الأب سعودياً للحصول على ثلاث نقاط، يستلزم النظام شرطاً إضافياًبالنسبة للأم للحصول على هذه النقاط الثلاث وهو أن يكون والد الأم سعودي أيضاً، فإذا كانت الأم وحدها سعودية تثبت نقطتين ونلحظ مما سبق التمييز ضد المرأة.

من جانب آخر دعت عدة جهات أهلية وحقوقية مهتمة بشؤون المرأة السعودية إلى تعديل بعض المواد المنصوص عليها في الأنظمة المحلية والتي من شأنها حفظ المرأة حقوقها ومن تلك المواد التالي :

أولاً: لابد من تعديل المادة ٣٣ من نظام الأحوال المدنية والتي تنص على «أنه لا يحق للمرأة تسجيل مولودها أو التبليغ عن ولادته» مما نتج عنه أطفالاً بلا هوية يعيشون ظروف قاسية.

ثانياً: لابد من تعديل المادة ٥٣ من نظام الأحوال المدنية والتي تنص على «لا يحق للمرأة تسجيل وفاة زوجها أو أحد أقاربها ، وإذا لم يوجد رجل في العائلة يتولى ذلك الحدث البالغ ١٧ عاماً ، أو عمدة الحي أو شيخ القبيلة أو المحافظ».

تقدم متواضع لحقوق المرأة في العالم العربي

خلصت دراسة أجرتها الباحثة سانجا كيلي في مركز فريدوم هاوس الأمريكي عام ٢٠١٠ م أن «العالم العربي لا يزال الأكثر قمعاً في العالم ، فيما يتعلق بحقوق النساء، لكنه سجل تقدماً طفيفاً يثير التفاؤل في مجال التربية وحق الحصول على عمل ، وحق التصويت» فيما أكدت الدراسة أن ثلاثة بلدان سجلوا تقدماً ملحوظاً في ذلك الإطار وهم الكويت والجزائر والأردن ، فيما ساءت ظروف النساء في ثلاث بدان أخرى وهي العراق واليمن وفلسطين،

كما لفتت كيلي أن «العنف ضد النساء يمثل مشكلة كبيرة في العالم العربي حتى وإن كان مسجلاً في العالم أجمع» واعتبرت أن ما يميز الشرق الأوسط هو نقص القوانين المتعلقة بحماية النساء من عنف الأزواج، باستثناء الأردن وتونس، وأضافت جرائم الشرف التي تقدرها الأمم المتحدة بنحو خمسة آلاف حالة في العالم تسجل ارتفاعاً في فلسطين والعراق،

من جانب آخر ركزت رسالة الأمم المتحدة ومفوضية حقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي للمرأة مؤخراً ٢٠١١ بتوجيه تحية لنساء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، حيث قالت نافي بيلاي المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن إحياء ذكرى ذلك اليوم يأتي تحت شعار المساواة في الحصول على التعليم والتدريب والعلوم والتكنولوجيا يعد مساراً للحصول على عمل لائق للمرأة، وأضافت «إن الاضطراب الحالي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يوضح الانفصال بين الإتاحة على التعليم والحصول على فرص العمل والعدالة الاجتماعية ، إن شعور الكثيرين من الشباب المتعلم من الجنسين بالاحباط من نقص فرص العمل والحرمان من الحقوق الأساسية والحريات كان في صميم الاضطرابات الأخيرة» .

بعض من انجازات المرأة السعودية خلال عامي ٢٠٠٩، ٢٠١٠ على سبيل المثال لا الحصر

عام ٢٠٠٩

- حصول البرفسورة غادة مطلق المطيري على جائزة الإبداع العلمي من أكبر منظمة لدعم البحث العلمي في الولايات المتحدة الأمريكية وهو دعم علمي قيمته ثلاثة ملايين دولار وذلك عن بحثها وهو عبارة عن اكتشاف (NH).
- نالت الدكتورة انتصار السحيباني ثلاث جوائز في مجال الاختراع القائم على البحث العلمي .
- اختيرت الدكتورة حياة سندي الباحثة في جامعة هارفارد الأمريكية كأول امرأة من الشرق الأوسط ضمن أفضل ١٥ عالماً على مستوى العالم .

عام ٢٠١٠

- نالت الدكتورة أروى السيد وسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الأولى لإنجازاتها في جراحة اللثة.
- نالت الدكتور مها المنيف المستشارة بمجلس الشورى والمديرة التنفيذية لبرنامج الأمان الأسري جائزة المرأة الرائدة في القطاع العام.
- نالت الدكتورة خولة الكريع جائزة المفتاحة في عامها الثاني عشر وذلك عن أبحاثها في مجال السرطان.
- الدكتورة ثريا عبيد تم تعيينها في منصب درجة الأمين العام المساعد للأمم المتحدة .